دانا الكرد | Dana El Kurd*

# تقييم الأوضاع العامة في مصر: من ثورة يناير حتى انتخابات 2018

# Evaluating the General Living Conditions of the Egyptian Citizenry: from the January, 2011 Revolution to the 2018 Presidential Elections

تعرض الورقة اتجاهات الرأي العام المصري تجاه الظروف السياسية والأمنية من كانون الثاني/ يناير 2011 إلى الانتخابات الرئاسية 2018 . وتراجع الورقة آراء المواطنين المصريين حول الأحزاب السياسية والحكومة والانتخابات والمشاركة السياسية في العام الحالي والأعوام الماضية، كما تبحث في تأثير المخاوف الأمنية، وتزايد الرغبة في الاستقرار.

**كلمات مفتاحية:** مصر ، ثورة 25 يناير ، الانتخابات.

This paper presents an overview of evolving trends in Egyptian public opinion towards a host of security-related and political issues during the period between January 2011 and the 2018 presidential elections. The paper further provides an overview of Egyptians' views of the political parties in their country; of their government; and of elections and political participation. Finally, the paper explores the impact of security concerns on Egyptian public attitudes and the increasing importance of the desire for stability in shaping public opinion in Egypt.

**Keywords:** Egypt, 25th January Revolution , Elections.

* باحثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher, the Arab Center for Research and Policy Studies.

بعد الانتخابات الرئاسية في مصر لعام 2018، وصل عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، مع دعم شعبي مفترض وصل إلى نسبة 97%. بيد أن منظمات حقوق الإنسان أجمعت على أن تلك الانتخابات غير عادلة أو حرة، وأنها لا تمثل إرادة الشعب المصري على نحو دقيق وعادل. ومع هذه الآراء المتضاربة ينشأ التساؤل عن توجهات الشعب المصري الحقيقية حيال الوضع الراهن. بمعنى أدق؛ أين يقف الجمهور المصري فيما يتعلق بالانتخابات والظروف السياسية الحالية وظروف معيشتهم؟

يُعد مؤشر الرأي العربي أحد المسوحات الإقليمية القليلة التي تمكنت من الوصول إلى الرأي العام المصري، والتي لديها القدرة على قياس اتجاهات الرأي العام في مصر بدقة منذ عام 2011، أي منذ الربيع العربي، حتى اليوم. سنفصّل في آراء المصريين حيال الظروف السياسية والأمنية العامة في العام الحالي والأعوام الماضية. وسنراجع، أيضًا، وجهة نظرهم بشأن قدرات الدولة. كما سنقوم بمراجعة آرائهم حول الأحزاب السياسية والحكومة والانتخابات والمشاركة المدنية. وستمكننا هذه النظرة الشاملة للرأي العام المصري، من الوصول إلى تقييم أكثر دقة لمن يدعم الوضع الراهن في السياق القمعي الحالي.

## الأوضاع العامة

### 1. الوضع السياسي

عندما سألنا المصريين عن الأوضاع السياسية العامة، كانت النتيجة أنّ هنالك دعمًا متزايدًا للأوضاع السياسية ما بين 2011 و2017-2018. وبطبيعة الحال، ونظرًا إلى السياق القمعي الحالي في مصر، من المهم أن يتم التدقيق في هذه النتيجة عن كثب؛ خاصةً أنه لا يمكننا التحقق من مدى دقة الأسئلة المباشرة في الاستطلاع في نقل/ قياس الرأي العام.

في الواقع، عندما ننظر إلى الشكل البياني (1)، نجد أن هناك قفزة كبيرة في عدد المستجيبين الذين يعتبرون أن الظروف السياسية جيدة في مصر من عام 2014 (العام الذي تم فيه انتخاب السيسي في انتخابات غير حرة)، وفي عام 2015 وما بعده. يمكن القول إنّ هنالك تفسيرين لهذا التحول الكبير. أولًا، من الممكن أن يكون الرئيس السيسي، على الرغم من القمع، قد قام فعليًا بمعالجة بعض القضايا المهمة للجمهور المصري؛ ومن ثم أدى ذلك إلى تحسن ملموس في الظروف السياسية. أما التفسير الثاني، فيكمن في تصعيد السيسي استخدام القمع بعد انتخابات 2014، ما أدى إلى تقليص هامش التعبير عن المعارضة في السنوات التالية. سنقوم بعرض بعض الأسئلة المتعلقة بالرأي العام المصري في الفصول القادمة للمفاضلة ما بين التفسيرين، ولتوضيح مدى قرب أي منهما بالنسبة إلى الواقع.

### 2. الوضع الأمني

أحد الأسباب التي تفسر وجهة نظر الجمهور المصري الإيجابية في الظروف السياسية يتعلق بإدراكهم الظروف الأمنية. فعندما نقارن الرأي العام المصري، فيما يتعلق بمستوى الأمن في البلاد بشكل عام، نرى أن التصور السلبي للظروف الأمنية في عام 2011 قد تحوّل إلى تصور إيجابي في الفترة 2017-2018. وقد ينتج ذلك بسبب عدد من العوامل. أولًا، كانت هناك حملة إعلامية/ دعائية ضخمة صور من خلالها النظام المصري الحالي نفسه على أنه فعّال في الحرب ضد الإرهاب، فضلًا عن إعطائه الأولوية لعودة الاستقرار. نشير أيضًا إلى أن ثمة تهديدات أمنية فعلية قد واجهت الدولة وما زالت تواجهها في أجزاء معينة من البلاد. علاوة على ذلك، تم قمع الاضطرابات والحراكات السياسية التي أعقبت الربيع العربي، بغض النظر عن أي رأي قيمي في هذه الحراكات؛ وهكذا فإن الوضع الأمني في معظم المراكز الحضرية يُعد اليوم أكثر استقرارًا نسبيًا. أخيرًا، لا يمكن التقليل من عامل القمع؛ فمن المستبعد، ومن الصعب أيضًا، أن يعرب المصريون عن آراء سلبية تجاه الدولة، ومن البديهي أن يبالغوا في تصوراتهم الإيجابية حيال الوضع الراهن.

عندما ننظر إلى مفهوم قدرة الدولة، لدينا سبب يجعلنا نعتقد أن السرد الأمني للنظام قد يكون في الواقع عاملًا حاسمًا في دفع الرأي العام نحو رؤية أكثر إيجابية فيما يتعلق بالنظام والحكومة. على سبيل المثال، نرى تحولًا كبيرًا في عدد الذين يقيّمون شعورهم بالأمان على أنه "جيد" أو "جيد جدًا" من عام 2015 إلى عام 2016؛ بنسبة 68% إلى 86% على التوالي، وهو ما يمثل تحولًا إيجابيًا بنسبة 18% في غضون عام واحد فقط. وعلى المنوال نفسه نلاحظ أن تصور الرأي العام لقدرة الدولة، قد ارتفع بنسبة 10%؛ وذلك عندما يتعلق الأمر بتقييم الجملة التالية تحديدًا: "سلطة الدولة ممتدة إلى جميع مناطق وأقاليم بلدك وتستطيع أن تفرض القانون وتطبّقه في جميع أرجاء البلد".

## اليأس/ اللامبالاة السياسية والديمقراطية

نظرًا إلى تحول دينامية السياسة المصرية من حالة تحول ديمقراطي إلى إعادة إحياء نظام استبدادي أكثر قمعًا من سابقه، من المنطقي أن يكون اهتمام المصريين بالسياسة قد انخفض. قد يساعد هذا أيضًا في فهم وجود نظرة إيجابية للمستجيب المصري حيال الأوضاع

السياسية والأمنية العامة؛ إذ يمكن أن يُعزى ذلك إلى انعدام المشاركة السياسية واللامبالاة، مما يؤدي إلى إجابات إيجابية متحيزة بسبب عدم وجود رأي محدد، وليس إدراكًا إيجابيًا فعليًا للواقع. ولتوضيح ذلك، فإنّ هذا النوع من الأجوبة عن الاستبيانات يوصف بـ "الانحياز التوافقي"؛ أي نزوع المشاركين في الاستطلاع إلى الاتفاق مع جميع الأسئلة، أو إلى الإشارة إلى دلالة إيجابية من دون التفكير في السؤال أو تقييمه (الإجابة بـ "نعم" عن كل الأسئلة).

فعندما ننظر إلى مسار الاهتمام في السياسة، على سبيل المثال، نجد أن عدد غير المبالين بالسياسة قد ازداد على نحو ملحوظ في الفترة بين 2012-2013 و2014 (أي فترة انتخاب السيسي رئيسًا). وتشير الكثير من الأبحاث التي نُشرت في الفترة الأخيرة إلى أن هذا الأمر يمكن أن يعزى إلى "خيبة الأمل" التي تولدت في أعقاب الثورة. وعلى الرغم من الانخفاض المستمر في عدد اللامبالين بالسياسة منذ الارتفاع الحاد في عام 2014، فإن نسبة غير المهتمين بها ما زالت تمثل العدد الأكبر من المستجيبين. مجددًا، يمكن أن يساعد هذا في تفسير النظرة الإيجابية للمستجيب المصري التي لاحظناها في الأسئلة المباشرة، خاصة في ضوء فكرة الانحياز التوافقي التي ناقشناها سابقًا.

عندما ننظر إلى الآثار السياسية للامبالاة بالشأن السياسي، نرى تأثيرًا واضحًا. فعلى سبيل المثال، يتزامن تزايد اللامبالاة السياسية مع انخفاض الرغبة في المشاركة في الانتخابات. وتبدو مصر اليوم مستقطبة ومنقسمة بالتساوي، تقريبًا، بين أولئك الذين ما زالوا مهتمين بالشأن السياسي، وغير المبالين بهذا الشأن.

للوقوف على أسباب عدم رغبة المستجيبين في المشاركة في الانتخابات سألنا سؤالًا مفتوحًا عن ذلك، وكان من الملاحظ أن الأجوبة الأكثر انتشارًا تعطي انطباعًا متمثلًا بأن المصريين لا يعتقدون أنّ النظام الحالي فعّال أو شرعي. فعلى سبيل المثال، تم ذكر الأسباب الأولى التالية لعدم المشاركة: المرشحون لا يحققون ما يعدون به، المرشحون يهتمون بأنفسهم ولا يهتمون بالناس، صوتي ليس له تأثير. وتعني هذه الأسباب كلها أنّ المستجيبين في مصر غير مهتمين بالتصويت Voter apathy؛ لأنهم لا يعتقدون أنّ المرشحين يحققون بالفعل ما يعدون به خلال حملاتهم الانتخابية، وأن الانتخابات ليست بالضرورة عادلة وحرة. وهذا يعني أن المشكلة تكمن في السياق والنظام المصري، وليس في معتقدات المستجيبين حول مسألة الديمقراطية.

**الرسم البياني (1)**
**آراء المستجيبين في مصر في الوضع السياسي 2011-2018**

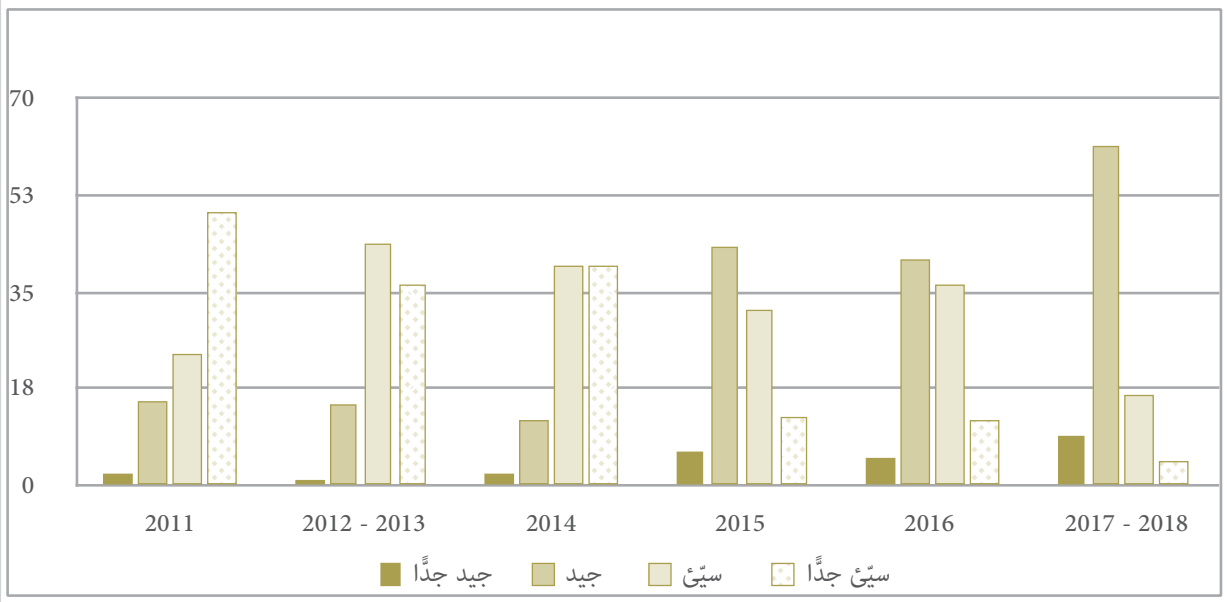

**الرسم البياني (2)**

**ثقة المستجيبين في مصر بالحكومة**

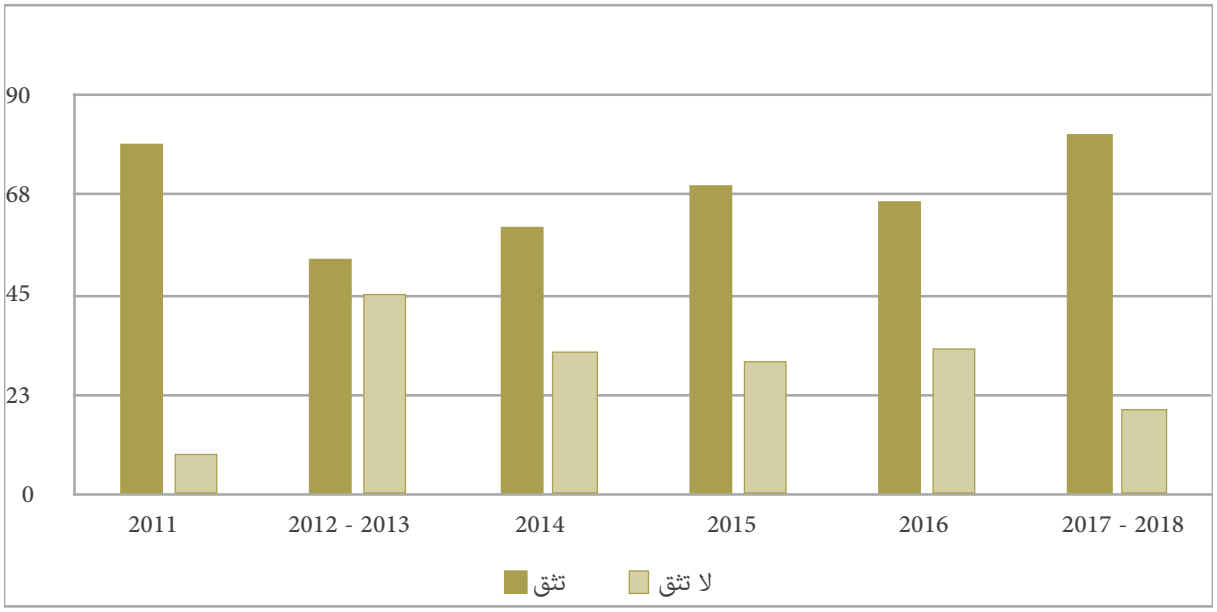


**الرسم البياني (3)**

**ثقة المستجيبين في مصر بالرئيس السيسي**

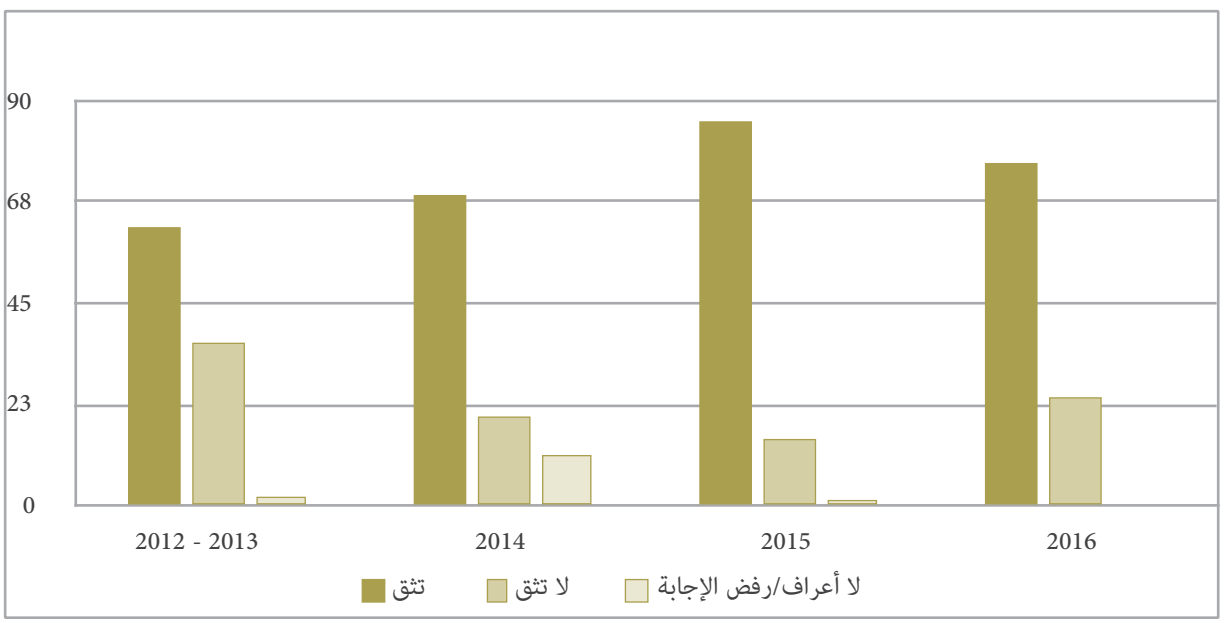

**الرسم البياني (4)**
**وجهة نظر المستجيبين في مستوى الأمان في مصر**

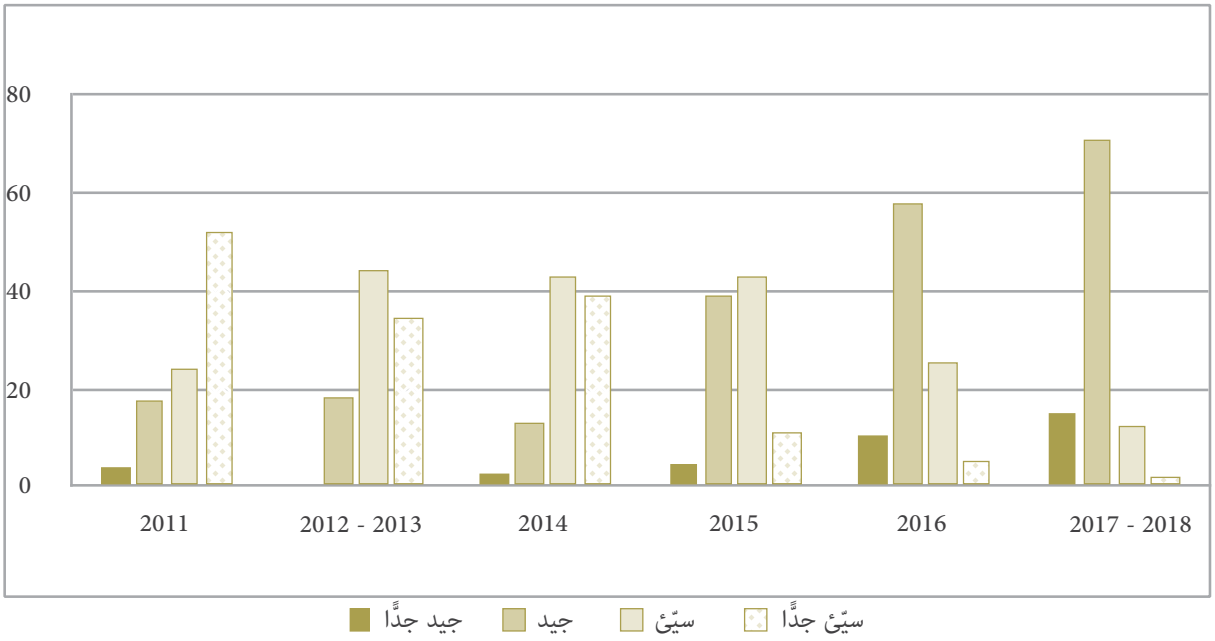


**الرسم البياني (5)**
**وجهة نظر المستجيبين في قدرة/ مدى انتشار سلطة الدولة المصرية على أراضيها**

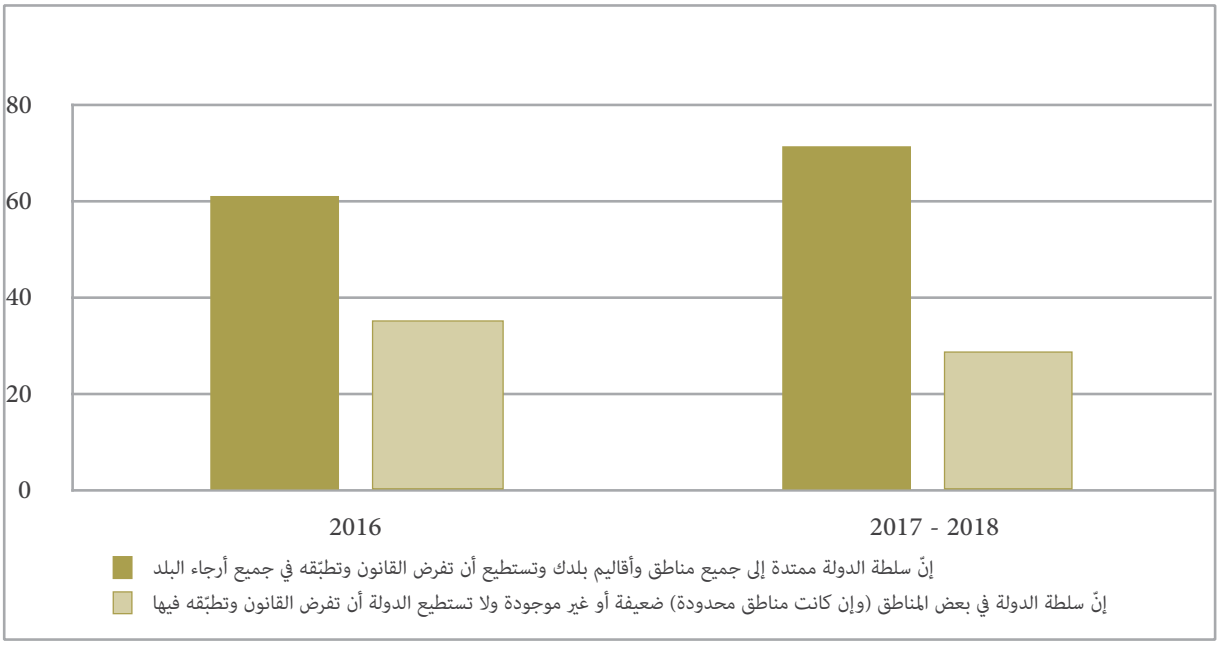

**الرسم البياني (6)**

**نسبة المستجيبين المهتمين بالشؤون السياسية**

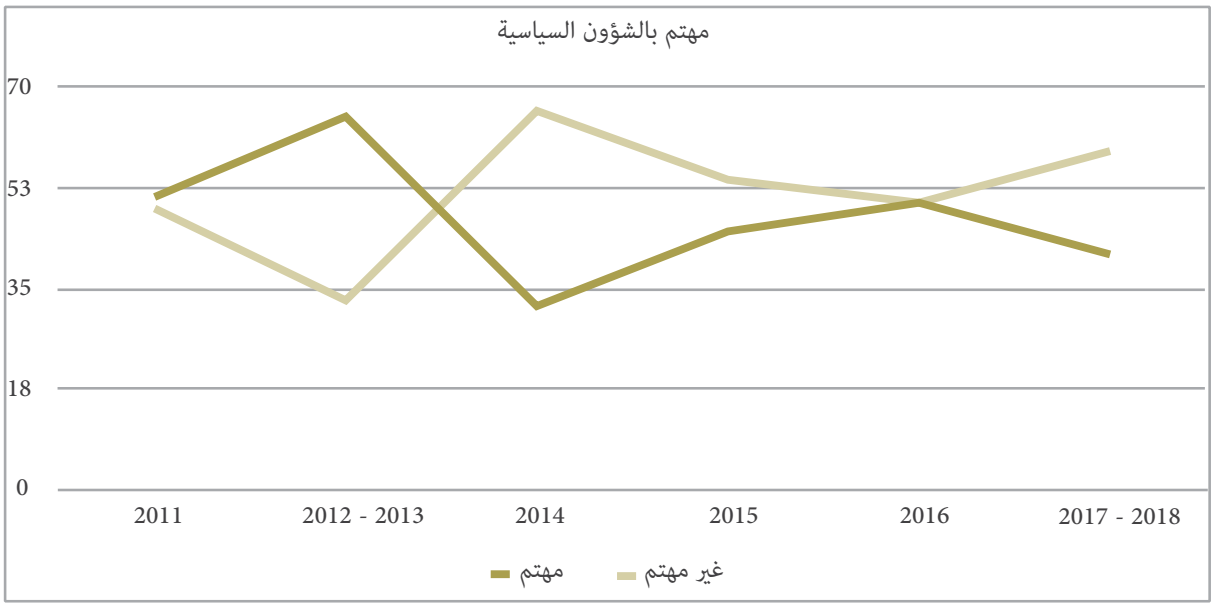


**الرسم البياني (7)**

**تصويت المستجيبين في الانتخابات النيابية والتشريعية**

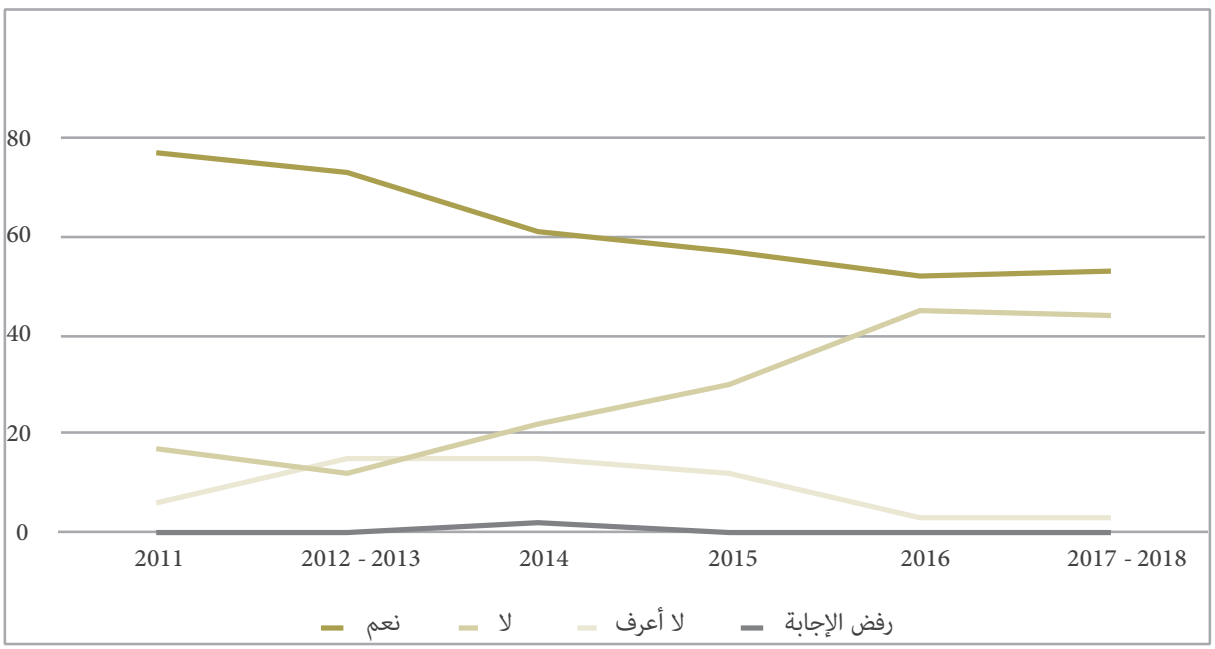

**الرسم البياني (8)**
**آراء المستجيبين المصريين في الأحزاب السياسية**

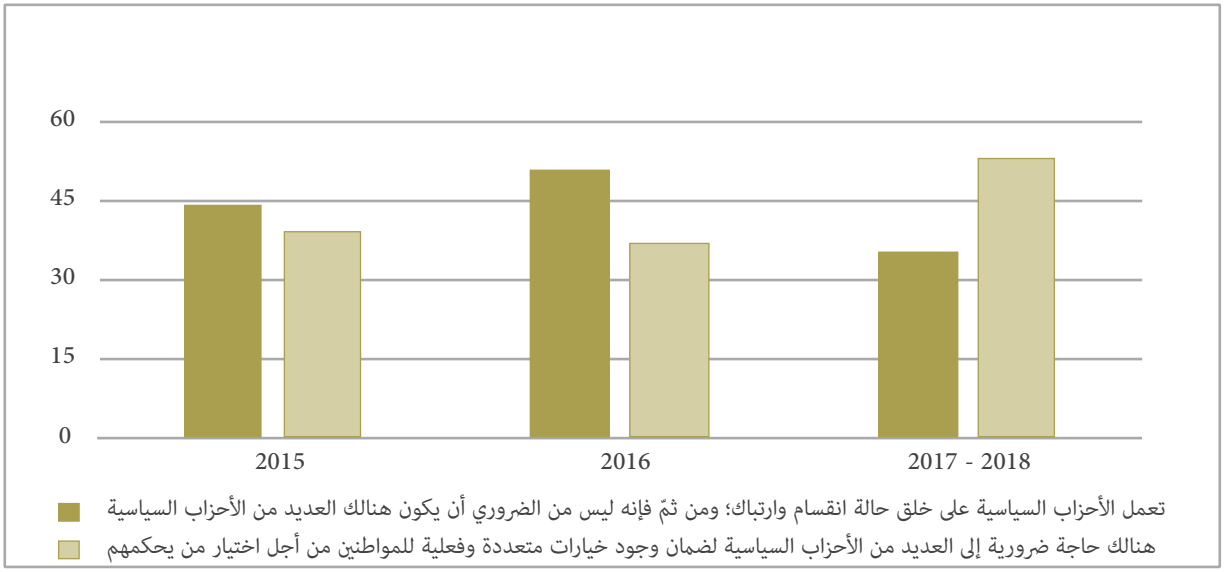


**الجدول (1)**
**أجوبة المستجيبين عن سؤال مفتوح متعلق بالمشاركة في الانتخابات**

| لماذا لن تشارك في الانتخابات؟ (%) | |
|---|---|
| لا جدوى من الانتخابات | 16 |
| صوتي ليس له تأثير | 16 |
| المرشحون يهتمون بأنفسهم ولا يهتمون بالناس | 20 |
| المرشحون لا يحققون ما يعدون به | 26 |
| الانتخابات معروفة نتائجها مسبقًا | 7 |
| لا أريد أن أضيع وقتي | 3 |
| عادة لا توجد فروقات تذكر بين المرشحين/ القوائم | 5 |
| أخرى | 7 |
| رفض الإجابة | 0 |
| المجموع | 100 |

**الجدول (2)**
**آراء المستجيبين في الديمقراطية 1**

| نظام سياسي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كانت برامجها من خلال الانتخابات النيابية، وتشكل الحكومات على أساس النتائج | % |
|---|---|
| ملائم جدًا | 67 |
| ملائم إلى حدٍ ما | 24 |
| غير ملائم إلى حدٍ ما | 5 |
| غير ملائم على الإطلاق | 2 |
| لا أعرف (لا تقرأ) | 2 |
| المجموع | 100 |

**الجدول (3)**
**آراء المستجيبين في الديمقراطية 2**

| النظام الديمقراطي قد تكون له مشكلاته لكنه أفضل من غيره | % |
|---|---|
| أوافق بشدة | 26 |
| أوافق | 50 |
| أعارض | 12 |
| أعارض بشدة | 3 |
| لا أعرف (لا تقرأ) | 8 |
| رفض الإجابة (لا تقرأ) | 1 |
| المجموع | 100 |

نجد دليلًا إضافيًا بشأن ما سبق عندما نراجع آراء المستجيبين حيال الأحزاب السياسية. ففي الفترة 2017-2018، وافقت غالبية المستطلعين على أن الأحزاب السياسية ضرورية للحفاظ على حرية الاختيار للمواطنين، والحفاظ على مجموعة متنوعة من الآراء السياسية في المجال العام. هذا على عكس السنوات السابقة من المسح. ومن ثم، لدينا سبب لأن نعتقد أنه منذ المسح الأخير لعام 2016 تغير السياق في مصر وآراء غالبية المصريين. وتظهر الأبحاث أن الأحزاب السياسية، على الرغم من الانقسامات، يمكن أن تساعد في إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. ويبدو أن الرأي العام المصري قد توصَّل إلى هذا الاستنتاج، رغم أنه غير واثق من فاعلية النظام الحالي.

يدعم المصريون الديمقراطية بأغلبية ساحقة؛ إذ أجاب أكثر من 91% من المصريين بأن النظام الذي تشارك فيه جميع الأحزاب السياسية مثالي للمجتمع المصري. وعندما سئلوا مباشرة عن الديمقراطية، أجاب 76% من المصريين بأنه أفضل نظام على الرغم من مشكلاته. وعمومًا، وَوفقًا لعدد من المعايير المختلفة، يبدو أنّ المصريين مقتنعون بالديمقراطية ومكوناتها، ولكن يبدو أنهم أقل اقتناعًا بنظام حكمهم الحالي.

بشكل عـام، نجد في آخر مسح للمواطنين المصريين أن تصور المستجيبين المصريين حيال الحكومة والرئيس والظروف السياسية العامة يبدو إيجابيًا للوهلة الأولى. ولكن عندما ندقق في الأسباب الكامنة لهذا التصور الإيجابي، نجد أن هذا التصور قد يكون مبنيًا على ردة فعل على المخاوف الأمنية والعزوف نحو الاستقرار السياسي، أو أن هناك مستوى من الانحياز التوافقي، مما يعني أن المستجيبين يجيبون بشكل إيجابي حتى عند عدم وجود أي مشاعر إيجابية كما وضحنا آنفًا. وقد يكون هذا بسبب الخوف من القمع؛ بالنظر إلى الوضع السياسي الحالي في مصر. علاوة على ذلك، عندما ننظر إلى المشاركة السياسية، نجد ارتفاعًا في اللامبالاة السياسية لدى المستجيبين وعزوفًا عن المشاركة السياسية، رغم أن غالبية كبيرة من المصريين، عمومًا، يؤمنون بتداول السلطة، والأحزاب السياسية الحرة والمتنوعة، والديمقراطية؛ وهكذا، من الواضح أنّ هناك انفصامًا بين رؤاهم المتعلقة بالديمقراطية، ورؤاهم المتعلقة بالنظام الحالي.